# ظاهرة الانفجار السكاني واثارها على مخرجات العملية التربوية في العراق

م.د محسن منصور والي

المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

**تاريخ استلام البحث :** ٢٠٢٤/١٠/٢٠

**تاريخ قبول البحث :** ٢٠٢٤/١٢/١٧

**الخلاصة :**

سلط الباحث الضوء على ظاهرة الانفجار السكاني في العراق وتأثيرها على مخرجات العملية التربوية حيث نجد ان العراق يواجه كثير من التحديات ومن ابرزها الزيادة الغير طبيعية في اعداد السكان وضعف البنى التحتية وحاجة محتوى المناهج الدراسية الى المراجعة المستمرة ، فضلا عن نقص الكوادر التدريسية وغيرها من المشاكل كما تطرق الباحث في المحور الثاني الى اسباب الانفجار السكاني واثارة على المجتمع وارتباطه بعدة عوامل منها: اجتماعية ، واقتصادية ،ودينية .

وفي ختام البحث خرج الباحث بنتائج وتوصيات وحلول لظاهرة الانفجار السكاني في العراق.

**الكلمات المفتاحية :** الانفجار السكاني – العملية التربوية – مخرجات العملية التربوية – الانفجار السكاني في العراق.

# The phenomenon of population explosion and its effects on the outcomes of the educational process in Iraq

MD Mohsen Mansour Wali

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Date received: 20/10/2024
Acceptance date: 17/12/2024

**Abstract:**

salat albahith aldaw' ealaa zahirat alainfijar alsukaanii fi aleiraq watathiriha ealaa mukhrajat aleamaliat altarbawiat hayth najid an aleiraq yuajih kathir min altahadiyat wamin aibraziha alziyadat alghayr tabieiat fi aedad alsukaan waduef albunya altahtiat wahajat muhtawaa almanahij aldirasiat alaa almurajaeat almustamirat , fadlan ean naqs alkawadir altadrisiat waghayriha min almashakil kama tataraq albahith fi almihwar althaani alaa aisbab alainfijar alsukaanii watharatan ealaa almujtamae wairtibatih bieidat eawamil minha: aijtimaeiatan , waiqtisadiatan ,wdinia.

wafi khitam albahth kharaj albahith binatayij waltawsiat walhulul lizahirat alainfijar alsukaanii fi aleiraqi.

**Keywords:** Population explosion - Educational process - Outputs of the educational process - Population explosion in Iraq.

## الفصل الأول :

### اولا: مشكلة البحث

تعد مشكلة انفجار السكاني في العراق من المشاكل المهمه التي تعاني منها العملية التربوية فهي تتسم بتأثر والتأثير المتبادل، فكلما انتشر التعليم وارتفعت مستوياته تحسنت مؤشرات الرفاهية والتقدم في المجتمع، وكلما ارتفعت اعداد السكان في أي مجتمع بشكل كبير غير محسوب النتائج كانت الآثار سلبية على النظام التعليمي من الناحيتين الكمية والنوعية، وعند النظر في الواقع التربوي في العراق نجد انه يواجه الكثير من التحديات، والتي من أبرزها نقص البنا التحتية، وحاجة محتوى المناهج الدراسية إلى المراجعة المستمرة، فضلاً عن نقص الكوادر التدريسية وغيرها من المشكلات التي بحاجة الى حلول مستدامة، وقد تكون ابرز هذه المشكلات هي ظاهرة الانفجار السكاني، فمع تزايد نسب السكان تزداد أعداد الطلبة الداخلين للمدارس، والتي تحتاج الدولة الى انشاء (٩٠٠٠) مبنى لسد حاجة البلاد، (موسى، ٢٠٢٢: ٣)، وبالرغم ان قطاع التربية والتعليم يُعَدُّ أحد أهم أدوات التنمية والنهضة في العراق، إلا انه يعاني من العجز عند مواجهة مشكلة مهمة تتمثل في الزيادة السكانية والتي أثرت على الواقع التعليمي والتربوي المنهك بسبب قلّة أعداد المدارس، وتتمثل مشكلة أخرى في اكتظاظ الفصول الدراسية بأعداد هائلة من الطلاب تفوق قدرتها الاستيعابية وفقاً لعدد الطلاب في الفصل الواحد. وبالتالي فإن المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس في العراق مضطرون إلى محاولة سد الفجوات الواسعة المتاحة في البنية الأساسية وتوفير المعلمين المتخصصين لمعالجة مشكلة اكتظاظ الفصول الدراسية. (الزبيدي & العقابي، ٢٠١٨).

وماتقدم يثير العديد من التساؤلات حول **ماهي التأثيرات ظاهرة الانفجار السكاني على مخرجات العملية التربوية في العراق؟**

**ثانياً: أهمية البحث:** يكتسب الموضوع أهميته من خطورة الظاهرة على مسارات عمل المؤسسات التربوية ومنجزها المعرفي بشكل عام وبالتالي فالمنفعة المرجوة من التطرق لهذا البحث تكمن في رصد السبل الممكنة للتصدّي لتأثيراتها السلبية.

**ثالثاً: أهداف البحث:** تهدف الدراسة الى تبيان الآثار السلبية لظاهرة الانفجار السكاني على مخرجات العملية التربوية في العراق، ومحاولة تقديم مقترحات لحلول تعالج ما تتسبب به هذه الظاهرة من أضرار على المجتمع وعلى واقع العملية التربوية والتعليمية.

**رابعاً منهجية البحث:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كون هذا المنهج يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والتربوية وخاصة ما يتعلق منها بتأثير ظاهرة الانفجار السكاني على مخرجات العملية التربوية في العراق.

**خامساً: تحديد المصطلحات البحث**

١. **الانفجار السكاني: لغوياً**

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة ان (الانفجار السُّكانيّ) هو: (توسّع سكانيّ هائل وخاصّة التَّزايد غير المتأكَّد منه للنُّموّ البشريّ الناتج عن انخفاض معدَّل وفيات الأطفال حديثي الولادة وزيادة في طول العمر). (عمر، ٢٠٠٨: ٣/ ١٦٧٣) وعرفته دراسة (جدواني & ثلجون، على انه (الزيادة غير الطبيعية في اعداد السكان بحيث لا تتناسب هذه الزيادة مع الموارد الموجودة .( ٢٠١٨: ١٧)، فيما عرفه (الخريف، رشود) بأنه (حالة من عدم التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة، نتيجة لنمو السكان

بمعدلات متزايدة تحدث ضغطاً على الموارد المتاحة أو تسبب نقصاً فيها.( ٢٠١٠: ٦٢) وجاء تعريف (الموسوعة الحرة ويكيبيديا) للانفجار السكاني متضمناً على انه هو عدم التوازن بين عدد السكان مقارنة بكميات الموارد المتاحة في منطقة معينة، مثل توفر الغذاء والماء والهواء وغيرها. ومن الناحية العلمية، فإن المصطلح المستخدم هو التضخم.( ٢٠٢٤) عندما تتجاوز البصمة البيئية لسكان منطقة جغرافية معينة القدرة الاستيعابية لتلك المنطقة، فإن ذلك يسبب ضررًا للبيئة بشكل أسرع مما يمكن استيعابه مما يؤدي في النهاية إلى ما يسمى بالانهيار البيئي والمجتمعي.

**تعريف الباحث :** من خلال ما تقدم استنتج الباحث تعريفه للانفجار السكاني على انه: (زيادة غير طبيعية في اعداد السكان في منطقة جغرافية معينة لا تتناسب مع موارد تلك المنطقة مما يشكل ضغطاً على مواردها الطبيعية وعلى مجمل البنية الخدمية والاجتماعية للدولة)

**٢. مخرجات العملية التربوية:**

تعد مصطلحات (مخرجات التربية والتعلم) من المصطلحات الحديثة التداول في نطاق عمل المؤسسات التعليمية، والتي حددت معالمها ب "التربية القائمة على المخرجات"، والتي من أهدافها تحسين المستويات التربوية والتعليمية لدى الطالب، واستيفاء ما تخطط له وتسعى الى تحقيقه الأجندة الإدارية (Biggs, J. & Tang, C, 2007).

إذا اعتبرنا "التعلم" مصطلحًا يعني العملية التي تخضع من خلالها معرفة الفرد أو مهاراته أو كفاءته لتغيير مستمر، فإن نتائج التعلم تشير إلى تلك التعبيرات الوصفية التي تشير إلى التغييرات التي يتوقع حدوثها لدى المتعلم في مجالات التعلم المعرفية والنفسية والحركية والعاطفية بسبب القيام بعملية تعلم معينة. وبهذه الطريقة، تُعرف نتائج التعلم بأنها "تعبيرات (تحدد ما نتوقع أن يمتلكه المتعلم من حيث المعرفة والفهم والقدرات، وما يمكنه القيام به من حيث المهارات، أو ما يُظهره من حيث السلوك بعد إكمال عملية التعلم بنجاح)".(شعبة الجودة والأداء الجامعي، ٢٠١٦: ١)، وقد يكون تعريف (محمود، ٢٠٠٤: ٢١٣) لمخرجات النظام التربوي والتعليمي أقرب على انها (كل أنماط التعلم المضاف من مهارات ومعارف واتجاهات وقيم اكتسبها المتعلم من جراء خضوعه لعمليات تربوية تعليمية معيّنة) أي ان هذه المخرجات تمثل في حقيقتها مؤشرات على ما ينجزه النظام التربوي في المجتمع.

وهنا تجدر الاشارة الى ان المخرجات التربوية والتعليمية تصنف لأربعة مجالات هي: (شعبة الجودة والأداء الجامعي، ٢٠١٦: ٣)

١. المعرفة والفهم: المعلومات والمفاهيم الأساسية التي يجب اكتسابها عند الانتهاء بنجاح من البرنامج.
٢. المهارات العقلية: يجب تمكين المتعلم من الاختيار والاستنتاج والمناقشة والابتكار وتحديد المشكلات والوصول إلى الحلول وغيرها.
٣. المهارات المهنية والعملية: استخدام مادة المعرفة في التطبيقات المهنية أو العملية.
٤. المهارات العامة: وتشمل مهارات الاتصال والقيادة والعمل الجماعي ومهارات حل المشكلات التي تتقاطع مع جميع الأقسام داخل المنظمة.

**تعريف الباحث :** يمكن إيجاز مفاهيم المخرجات التربوية والتعليمية بأنها كل المعارف والمهارات والقيم والاخلاق التي يجب على الطالب امتلاكها عند تخرجه في مساق معيّن، وهي تصف الأداء الفعلي المتوقع من الطالب بعد انتهاء البرنامج التربوي الواقعي والمحدد، والذي يكون قابلاً للملاحظة والقياس من ناحية امكانية تحقيقه.

**الفصل الثاني : مسببات الانفجار السكاني وآثاره على المجتمع**

**أولاً: مشكلة الانفجار السكاني وأسبابها.**

إن سكان الدولة هم المجموعة البشرية التي تعيش داخل حدودها ومحيطها وتحت جنسيتها الموصوفة بالواجبات والحقوق التي حددتها لهم القوانين، وهم العنصر الفاعل في تجسيد رغباتها وتطلعاتها والعمل على بنائها وحمايتها وحماية ممتلكاتها وحقوقها ومزاياها، وتمكينهم من خدمة مصالحها التي توفر بدورها الأمن والاستقرار لمجتمعهم: إنهم الموارد البشرية للدولة وأحد عناصرها ومكوناتها الفعالة والحاسمة في استثمار مكوناتها الأخرى القديمة والمعاصرة أكثر من العناصر الطبيعية للدولة. ولهذا السبب لا يمكنك أن تجد دولة تعتمد على التجانس البشري الكامل، والأرجح أن وجود عدد كبير أمر ضروري لإعطاء أساس لإنشاء دولة قوية. إن كمية القوى العاملة مهمة في أي دولة ما دامت يتم تعزيز جانبها النوعي وإمكاناتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير. (عبد الوهاب، ١٩٧٧: ٢٠) فمن خلال السكان يمكن تحديد اتجاهات التقدم ومستوياته لانهم العنصر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، إن النمو السكاني يشكل حافزا أساسيا لتوسيع القوى العاملة وتكنولوجيا الإنتاج، وبالتالي فإن النمو السكاني يتحول إلى عبء حقيقي على التنمية إذا لم يتم استغلال الموارد المتاحة بهذه القوى العاملة بشكل معقول ومناسب. إن النمو السكاني يمكن أن يكون دافعا وليس عائقا، أو أنه ليس عاملا سيئا على عملية التنمية عندما يتمكن أفراد المجتمع المنخرطون في الإنتاج من مواكبة احتياجات الأعداد المتزايدة والحصول على القدرة اللازمة لتحريك عجلة التنمية. إن أهمية التنمية تأتي من قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية لأن الإنجاز الاقتصادي لا يقوم على امتلاك الموارد الطبيعية الغنية، بل يقوم على المساهمة في عملية التنمية. إن الزيادة السكانية هي قضية مصاحبة للتنمية وليس العكس.، لأن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية موضوع متكرر للتحليل الاقتصادي (الشكري & عبد الرضا،٢٠٢٢: ١)، وهنا تجدر الاشارة الى ان النمو السكاني يشير في معناه الاصطلاحي الى اختلاف السكان في مجتمع ما عبر فترات زمنية مختلفة بسبب الزيادة الطبيعية التي تعني ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية محددة (خليفي، ١٩٩١: ٣٦).

أما مسألة الانفجار السكاني فهي تعد من المسائل التي شغلت الكثير من الدراسات والبحوث نظراً للقضايا المعقدة التي ترتبط بها ولها تأثيرات مباشرة على بنية المجتمع الانساني، وخصوصاً في الدول النامية، والتي من تأثيراتها ضعف مستويات

الجودة في اطار المخرجات التربوية والتعليمية، فعند النظر في واقع الاحصاءات السكانية على مستوى العالم نجد ان القرن العشرين قد شهد ارتفاعاً غير طبيعياً في عدد السكان، إذ ارتفع العدد من ١,٦ بليون نسمة الى ٦,١ بليون نسمة، حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين حدوث ٨٠% من هذه الزيادة السكانية، والتي كان من مسبباتها انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع متوسط الاعمار (موسى، ٢٠٠٨: ٢٠٧ – ٢٠٨)، وبحسب تقديرات واحصاءات منظمة الامم المتحدة من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ذروته في منتصف ثمانينيات القرن الحادي والعشرين عند ٨.٢ مليار نسمة، لينمو خلال الأعوام الستين التالية إلى نحو ١٠.٣ مليار نسمة في منتصف ثمانينيات القرن الحادي والعشرين، وبحسب تقديرات وإحصاءات منظمة اليونسكو فان ١٧% من سكان العالم ما زالوا لا يعرفون القراءة والكتابة، أي حوالي ٧٨١ مليون أمي، كانت النسبة بين الذكور ٣٦%، والإناث ٦٤% (منظمة الامم المتحدة، تقرير أممي: ٢٠٢٤)، وعن مشكلة ارتفاع عدد السكان في العراق فان ما يمكن ملاحظته ان المجتمع العراقي قد عانى من ازمة سكانية مستمرة لعقود طويلة، ساهم في ديمومتها ضعف الاجراءات الحكومية لمعالجة المشكلة والتي لم تستطع مواجهة حالة عدم الادراك المجتمعي لأبعاد وآثار المشكلة، فبحسب إحصاءات مجموعة البنك الدولي كان تعداد سكان العراق سنة ١٩٦٠ يبلغ ٧,٠٨٤٦٧٨ نسمة (مجموعة البنك الدولي: https://2u.pw/7Upel3tu)، ليبلغ ٢٠٢٤ قرابة ٤٤,٤١٤,٨٠٠ نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عدد سكان العراق سنة ٢٠٣٠ بحدود ٥١,٢١١,٧٠٠ نسمة، (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية، تقديرات سكان العراق للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠)، وتشير هذه المصادر إلى أن معدل النمو السكاني في العراق لم يتراجع منذ ثلاثة عقود تقريباً، فقد انتقل من (٣.١٣%) للفترة (١٩٧٧–١٩٨٧) إلى (٣.٠٤%) للفترة (١٩٨٧–١٩٩٧) ثم إلى (٣.٠٢%) للفترة (١٩٩٧–٢٠٠٧). وكان ذلك نتيجة للتحول في السياسة السكانية من سياسة صيغت خلال الفترة (١٩٧٧–١٩٨٧) تهدف إلى رفع معدل النمو السكاني، إلى سياسة سكانية تقوم على عدم التدخل في هذه القضية، وتركها للسكان أنفسهم بعد عام (١٩٩٠). ومن الواضح الآن أن الظروف السياسية والاقتصادية للعراق قد أثرت على النمو السكاني، حيث لم يكن للموارد الطبيعية المتاحة فيه ودرجة استغلالها المحتمل أي تأثير في ذلك. (جبر & عبد الجبار،٢٠١١: ١)، علما ان معدل الأمية العام في العراق بلغ (١٢.٣%) بحسب الإحصاءات الصادرة عن قسم البحوث والدراسات النيابية في ٢٠٢٣ (صالح & موسى،٢٠٢٣: ٢)

وهنا تجدر الاشارة الى ان مشكلة الانفجار السكاني في العراق ترتبط بعدة عوامل، والتي يمكن ايجازها بالآتي:

١. العوامل الاجتماعية: والتي تعد من أهم العوامل المؤثرة على ارتفاع اعداد السكان، حيث ان العادات والتقاليد السائدة في المجتمع كظاهرة الزواج المبكر وتعدد الزوجات، والتي تعد من العوامل الرئيسية في استفحال الظاهرة (البياتي، ٢٠١١: ٦١)

٢. العوامل الاقتصادية: فالانفجار السكاني مرتبط بعوامل "الدخل – المستوى الطبقي – طبيعة العمل"، فقلة الدخل على سبيل المثال تؤدي الى الفقر الذي يعتبر ظاهرة اجتماعية ومشكلة اقتصادية، والتي تؤثر سلباً على المستوى الثقافي وعلى تقديرات الفرد للمسؤولية المترتبة عليه نتيجة لكثرة انجاب الاطفال. (عبد الحي، ١٩٨٢: ١٩٣)

٣. العوامل الدينية: فالأديان السماوية تهتم بمسألة الانجاب بهدف تحقيق نمو وديمومة للمجتمع الانساني، من خلال حث البشر على الزواج واقامة علاقات سليمة (البياتي، ٢٠١١: ٦٣)

**ثانياً: الآثار والمخاطر المترتبة عن الانفجار السكاني؟**

بالرغم من وجود آثار ايجابية للنمو السكاني إلا ان الآثار السلبية للانفجار السكاني ومخاطره تتجاوز حدود المنافع، فمن هذه الآثار ما يكون ظاهراً وملموساً على المستوى الفردي، ومنها ما يكون ضمنياً يمكن ادراكه فقط على المستوى السياسي الحكومي في الدول النامية، فبالرغم من وجود آثار ايجابية لوجود الاطفال في الاسرة كإلحاقهم بسوق العمل في المزارع والمشروعات العائلية، فضلاً عن كونهم نوع من الضمان الاجتماعي للوالدين في المجتمعات التي تعاني من نقص في البرامج الحكومية التي تهتم بكبار السن، ناهيك عن الآثار النفسية التي تتمثل بنواحي العاطفة والارتباط الاسري إلا انه على المستوى الفردي تظهر الاثار السلبية على الاطفال بسبب تبعيتهم الاقتصادية للوالدين اللذان يتحملان الكلفة المادية للتنشئة، والتي تشمل تكاليف الغذاء والملبس والمسكن والتربية (جبلز، وآخرون، ١٩٩٥: ٢٨٧– ٢٨٨)، أما على المستوى الحكومي فان تأثيرا الانفجار السكاني تظهر بشكل واضح في خطط وعمليات التنمية التي تسعى الى معالجة ظواهر الفقر والبطالة، وهما أكثر المشاكل المؤثرة على فاعلية رأس المال البشري، فارتفاع عدد افراد العائلة يؤدي الى تقييد الفرص أمام الاباء لتعليم ابنائهم، حيث ان أعباء تكاليف التربية تقف عند معادلة صريحة مفادها تأثير الكم على النوع، ناهيك عن ان تأثيرات ظاهرة الانفجار السكاني ستولد ضغطاً على ميزانية الدولة في تقديمها للمزيد من الخدمات الاجتماعية الضرورية كالإسكان والصحة والأمن وغيرها، والتي ستؤثر بشكل أو آخر على الانفاق التربوي والتعليمي والتأهيلي والذي ستكون مخرجات نظامه منخفضة الجودة ولا ترتقي الى مستوى الطموح للنهوض بالبلاد وتحقيق التنمية، فالمزيد من الاطفال تمثل في الحقيقة خسارة في النوع – وهو رأس المال البشري – ( UNDP, Human

development report, 2001, p.9)، وبحسب ما يرى (صالح،٢٠١٢: ٩٤) فان الانفجار السكاني مرتبط بحالة الفقر المزمن، فالعوائل الفقيرة عندما تتجه الى انجاب اطفال أكثر كمصدر للعمالة الرخيصة ووسيلة للتأمين الاجتماعي للأبوين سيؤدي الى خلق أعباء على الاسرة ذاتها وعلى السلطة الحاكمة، بسبب انخفاض مستويات الادخار والاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهذه الآثار ستؤثر سلباً على الاجيال القادمة، فالعلاقة بين مستوى الرفاهية وارتفاع معدلات النمو السكاني الغير ممنهج تتسم بكونها علاقة عكسية، فكلما ارتفعت أعداد السكان انخفضت مستويات الادخار، وما يحصل للجيل الحالي سينتقل الى الاجيال اللاحقة بنسبة كبيرة (دوفسكي،٢٠٠٩: ٥٩). لقد ظهر الانفجار السكاني كسبب ونتيجة للتخلف في البلدان النامية؛ لأن انتشار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة من الأسباب الرئيسية لكبر حجم الأسرة وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي. (صالح، ٢٠١٢: ٩٥)، فأي تغيير يتسبب به الانفجار السكاني سيكون له آثار على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سيوجه اصحاب القرار الى تركيز الاهتمامات على توفير الاحتياجات المتزايدة للسكان.

**المحور الثالث: تأثيرات الانفجار السكاني على العملية التربوية والتعليمية في العراق**

**أولاً: تأثير المخرجات التربوية والتعليمية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

من المعروف ان المنظومة التربوية والتعليمية ترتبط بكل نواحي الواقع التنموي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وذلك بسبب قدرتها على انتاج مجتمع واعي متعلم يدرك فاعلية وديمومة التنمية البشرية الاقتصادية، فهي في حقيقتها تمثل استثماراً ممنهجاً في رأس المال البشري، حيث ان ارتفاع مستويات المعرفة المقترنة بمخرجات التعليم يزيد من إنتاجية الأفراد وإبداعهم ويعزز ريادة الأعمال والتقدم التكنولوجي (الزرفي، ٢٠١٣ :٣٩)، وبحسب ما يرى (عبد ربه، ١٩٩٤ :٢٣) في دراسته فان مؤشرات قوة الاقتصاد في الدولة تعتمد على مقومات النهضة العلمية التي تسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تتعزز مخرجاتها الإنتاجية بقدرة العمال والقوة العاملة المتعلمة، تتمتع المجتمعات الغنية بالتعليم بدخل أعلى من المجتمعات الفقيرة بالعمالة، بالإضافة إلى أن التعليم هو أحد الأدوات الرئيسية لمكافحة الفقر وعدم المساواة. وعلى حد تعبير الشافعي (٢٠١٥: ٣٢)، يساعد التعليم على نشر ونقل المعرفة اللازمة لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة من أجل الدمج الناجح للتكنولوجيات الجديدة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى جودة رأس المال البشري، وتعزيز إنتاجية العمل من أجل نمو الاقتصاد.

وهنا تجدر الاشارة الى ان النشاط التربوي والتعليمي مرتبط بمجموعة من المتغيرات التنموية والتي من أبرزها:

١. الإنتاج الاقتصادي: حيث تمثل النظم التربوية والتعليمية أحد العناصر الرئيسية في تكوين محددات ونمو الإنتاج والقدرة على المنافسة في الدولة (مختاري، ٢٠١٦ :٢٢).

٢. الدخل الفردي: ربط التعليم بالدخل بشكل مباشر فكلما زاد التعليم زاد الدخل الفردي (مختاري، ٢٠١٦ :٢٢).

٣. الصحة: حيث يساعد التعليم على تحسين الانظمة الغذائية من خلال حث الافراد على اتخاذ خيارات أفضل وأكثر صحة. (عاطف، ٢٠١٨ :٢).

٤. رأس المال البشري: فالتعليم هو الوسيلة الفعالة لتوفير المهارات والكفاءات وغيرها من الخصائص المعززة للإنتاجية والارتقاء في سلسلة القيمة إلى ما بعد المهام اليدوية أو الإنتاج البسيط (عليوة، ٢٠١٥ :٥٥).

علاوة على ذلك، فإن طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم هي أنها تفاعلية. فالتعليم قيمة تنبع من تحسين المعرفة وتطبيقاتها في مشاريع مختلفة من شأنها أن تؤدي بدورها إلى مكاسب اقتصادية؛ وبالتالي خلق فرص للتنمية. وكلما ارتفع مستوى التعليم في بلد ما، ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية والنمو. وبالتالي فإن العنصر البشري المتعلم يشكل أحد عناصر التنمية الاقتصادية (دويكات، ٢٠٠٧: ٣٢). وأفضل الأدلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد هي السياسات التي اتبعتها العديد من البلدان مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية. ويشير الربع الحالي إلى أن كوريا الجنوبية كانت تسعى باستمرار وبشكل متزايد إلى توفير بيئة تمكينية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب والتي تساعد على تزويد الناس بالمهارات اللازمة للتنافس وكذلك رفع الإنتاجية. كما لعبت البلاد دورًا مساعدًا في تنميتها، حيث كان التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية قائمًا على اقتصاد يسود فيه التعاون بين القطاعين العام والخاص. ولقد كان هذا مشابهاً إلى حد ما لما حدث في ماليزيا، حيث اتجهت العزيمة السيادية لصالح جعل التعليم جزءاً لا يتجزأ من الدعم المقدم للاقتصاد من خلال تزويد قاعدة الموارد البشرية بالكفاءات التعليمية والفنية والمهنية. وفي جوهر الأمر، كان هذا هو ما حدد وتيرة التحول الاقتصادي في ماليزيا من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث؛ أي أن التوجيه كان أكثر تعزيزاً نحو استخدام التعليم كأداة رئيسية لإحداث التحول في مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة – تكنولوجيا المعلومات والأتمتة والاتصالات. وقد أدى نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا إلى توجيه تحقيق توجهات الاقتصاد نحو الاستثمار في رأس المال البشري الذي يشكل ركيزة وجوهر التنمية (عبد الواحد، ٢٠٠٣: ١٤). ومن خلال ما سبق

يمكننا القول إن التعليم هو أحد المحركات البارزة التي تساعد على تحسين التنمية، حيث يساهم التعليم بشكل كبير في تعزيز عناصر الوعي والمعرفة والثقافة. والاستثمار في التعليم أمر حيوي لتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة الاقتصادية.

**ثانياً: التحديات التي يوجهها نظام التعليم في العراق**

من المعروف ان الواقع التربوي والتعليمي في العراق قد تأثر بالظروف السياسية التي خلقت العديد من الأزمات التي تسببت بضعف البنية التحتية وانخفاض مستوى الأداء وجودة التعليم، وقد انعكس ذلك سلبا على الطلبة في العراق مما أدى إلى خروج العراق من التصنيف العالمي حسب مؤشر دافوس لعام ٢٠٢١ بسبب ضعف الجودة وانعدام البنى التحتية للتربية والتعليم (السبعاوي، ٢٠٢٢: https://2u.pw/mNJ4tlaf ) ، وتشير التقارير الصادرة عن منظمة اليونيسيف، وهي المنظمة العالمية المعنية بشؤون الأطفال، والتي تعنى بالتعليم والصحة والرعاية العامة، إلى أن البنية الأساسية في العراق مدمرة في العديد من المناطق. ومع ذلك، هناك العديد من المدارس التي تعمل بنظام الفترات المتعددة في محاولة لاحتواء أكبر عدد من الطلاب. وهذا يفرض المزيد من الضغوط على الوقت القليل جداً المخصص للطلاب للتعليم. وتشير بعض التقارير الصادرة عن الوكالة إلى أن عدد الأطفال العراقيين في سن الدراسة الذين لا يذهبون إلى المدرسة يبلغ ٣.٢ مليون طفل. (تقرير منظمة اليونسيف. ٢٠١٧: ٨).

وبحسب دراسة (ابراهيم& تركي، ٢٠٢٢: ٦٥) فان العملية التربوية في العراق تواجه العديد من التحديات والمشكلات، والتي وسمت النظام التربوي بالبطء في التقدم والتطور وعدم مواكبة المتغيرات التي تحدث في عصرنا الحاضر، ويمكن ايجاز التحديات التي تواجه التعليم في العراق الآتي :

١. البنية التحتية: يفتقد العراق إلى البنية التحتية الصالحة للتعليم سواء على مستوى الأبنية المدرسية التي يعاني العراق من نقص حاد فيها، أو في رداءة هذه الأبنية التي لا تصلح للتعليم لأن ٤٠% من هذه الأبنية قديمة وتحتاج إلى إعادة تأهيل والكثير منها مبني من مادة الطين خاصة في القرى والأرياف والتي لا تسع صفوفها لجميع الطلبة مما تضطر إدارة المدرسة إلى مضاعفة العدد لاستيعاب أكبر عدد من الطلبة، وقد أشار تقرير منظمة اليونيسف أن العراق يعاني من نقص في أعداد المدرسين بالمدارس الثانوية بعدد يصل إلى ٦١٢١ مدرس، ونقص في أعداد الأبنية بصورة عامة يقدر بنحو ٦١٩٤ بناية على مستوى القطر، فيما بلغ النقص في أعداد المعلمين للمدارس الابتدائية ٦٧٠٠٠ ألف معلم، كذلك هناك نقص حاد في

المستلزمات المدرسية من الكتب والقرطاسية والكراسي المدرسية وغيرها من المستلزمات، وبحسب التقديرات فان العراق بحاجة الى ٩ آلاف مدرسة للإيفاء باحتياجات العمل التربوي. (موسى، ٢٠٢٢: ٧) (منير & سالم، ٢٠٢١: ٣ – ٤، ٣١)

٢. الجودة في التعليم: يعاني العراق من ضعف في جودة التعليم ويعود السبب في هذا إلى عدم كفاءة بعض الكوادر التدريسية وسوء إيصال المعلومات إلى الطلبة والسبب في ذلك يعود أساسا إلى عدم إشراك المعلمين والمدرسين في الدورات التطويرية مثل طرائق التدريس، ومواكبة التطور في الوسائل التدريسية مثل الحواسيب الإلكترونية، وتنوع المصادر للمادة العلمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التغيير في المناهج الدراسية على أسس بعيدة عن المهنية والعلمية. (منير & سالم، ٢٠٢١: ٣٠)

٣. المناهج الدراسية: والتي لا زالت بالرغم من محاولات تحديثها تمثل مشكلة رئيسية لأنها غير قادرة على تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة المتوافقة مع متطلبات العصر، ناهيك عن فقر الكثير من المباني المدرسية للمختبرات التي يمكن ان تعزز من تجربة التعلم (منير & سالم، ٢٠٢١: ٣٠)

٤. الورديات المتعددة في المدارس: وهي من أكثر المشاكل شيوعاً في القطاع التربوي حيث تبلغ نسبة المدارس التي تعمل بهذا النظام قرابة ٤٥,٦ من مجموع المدارس في البلاد، وذلك بسبب محاولة المؤسسات التربوية استيعاب ٦,٥ مليون طالب عراقي (منير & سالم، ٢٠٢١: ٣١)

٥. ضعف الموارد وقلة التخصيصات المالية للنظام التعليمي، فبحسب التقديرات الرسمية ان القدرات لا تتناسب مع اعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس، والتي تسببت بضعف مخرجات التعليم، حيث بلغت نسبة الراسبين في سنة ٢٠١٩ ما يقارب ١٣% ناهيك عن نسبة التاركين للدراسة للالتحاق بسوق العمل والتي بلغت ٢% في ذات العام، فالكثير من الاسر اصبحت عاجز عن توفير النفقات اللازمة لتعليم الابناء (منير & سالم، ٢٠٢١: ٣٢) (موسى، ٢٠٢٢: ٧)

٦. ضعف الهياكل الخاصة بمديريات التربية العامة وتوزيع الهيئات التعليمية والتربوية وعدم موازنتها لحاجة المدارس من حيث الأعداد والاختصاصات والبيئة والاشراف التربوي، ناهيك عن عدم الاهتمام بالبيئة المدرسية من حيث مساجات المدارس والخدمات والمستلزمات وغيرها من الضروريات (موسى، ٢٠٢٢: ٩)

**ثالثاً: أثر ظاهرة الانفجار السكاني في العراق على الواقع التربوي**

عند النظر في التقارير والمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة نجد ان النظام العراقي شدد من خلال التشريعات على ضرورة القضاء على الأمية والتأكيد على حق الجميع في التعليم (الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة ٣٤)، ووضعت الدولة اهداف واضحة في جداول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ غايتها النهوض بالبلاد وبالواقع التربوي والتعليمي كجزء من عمليات التنمية (تقرير بعثة الامم المتحدة، ٢٠٢١: ٤) والتي تسعى الى ايجاد نوع من التحول الهيكلي الشامل ذا تأثير على السلوك الاجتماعي والفردي، إلا إن مسألة العلاقة بين نمو السكان ومخرجات العمل التربوي تتسم بالتعقيد، فجودة مخرجات العمل التربوي تتمثل في تحقيقها لأهداف المنهج المعد، ومستوى النمو المعرفي والابداعي لدى الطالب، فضلاً عن تعزيزه للقيم والمواقف المرتبطة بالمواطنة والمسؤولية تجاه الذات والمجتمع (تقرير اليونسكو،٢٠٠٥: ١٧)، فهدف النشاط التربوي بحسب ما يرى (علي، ٢٠١١: ٢٥٥) احداث نتيجة تتمثل في التغيير المقصود في معرفة وسلوك المتعلم، فإن لم يحدث التغيير فإننا لا يمكن ان نقول ان العملية صحيحة، لأن النشاط التربوي يجب ان يحقق تعليما جيداً يستفيد منه المتعلم والمجتمع، وبحسب ما يرى (الحسن، ٢٠٠٥: ١٨٧) فان العلاقة التي تربط بين الانفجار السكاني ومستوى المخرجات التعليمية تتسم بكونها تبادلية، يخضع تقييم طبيعتها الايجابية والسلبية تبعاً للتفاعل والموازنة المتحققة بينهما، فتأثير الانفجار السكاني في العراق على الواقع التربوي والتعليمي وفق ما تقدم مرتبط بالسياسة المتبعة لاحتواء هذه الظاهرة واستثمار معطياتها في اطار الخطط التنموية للبلاد، وهذا ما يجعل من الانفجار السكاني مشكلة حقيقية تواجه البلاد، فالمؤسسات التربوية غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها تجاه العدد المتزايد من السكان

من جانب آخر فان الارتفاع الكبير في النمو السكاني خلق حالة من عدم التوازن المجتمعي المقترن بظواهر اقتصادية وثقافية وخدمية، أي ان العمل المؤسساتي الحكومي اصبح امام واجبات والتزامات تتجاوز حدود البنى التحتية والخدمات، فالنسق الاقتصادي السائد أثر بشكل كبير على توزيع معدلات الانفاق وطبيعة أولوياته (عبادة، ٢٠١٢: ٤١)، حيث ان حجم تأثيرات ظاهرة الانفجار السكاني على مخرجات العملية التربوية تخضع لعوامل مختلفة، منها ما يتعلق بنمو السكان ومناطق انتشارهم والتي غالباً ما تفتقر الى التوازن مما يؤدي الى ظهور مشاكل تتعلق بالبناء الاجتماعي وظروف الطلبة المؤثرة على التزاماتهم الدراسية ومنها ما يتعلق بالإنفاق الحكومي على التعليم.

ان قراءة الواقع العراقي تشير الى ان الزيادة السكانية اصبحت تشكل عبئا حقيقيا على التنمية بشكل عام وعلى القطاع التعليمي لعدم استغلال الموارد المتاحة بما فيها القوى العاملة بشكل صحيح ومنطقي ولكن مع توفر الموارد اللازمة ومتطلبات العمل للسكان وتوفر الحريات الاقتصادية فان الزيادة السكانية ستكون عاملا داعما للتنمية في البلاد وقد يكون النمو السكاني عاملا مساعدا لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي بشرط ان تحدث تغيرات في التركيبة النوعية للسكان مما يزيد من الاهمية النسبية للفئات القادرة على العمل ويمكن تحقيق الزيادة في النسبة من خلال احتواء ورفع الوظيفة التعليمية مما ينتج عنه قوة عاملة مدربة فنيا قادرة على المساهمة الفعالة في تنفيذ مشاريع التنمية التي يحتاجها البلد والتي لا تكفيها القوى العاملة في البلاد (تقرير بعثة الامم المتحدة ٢٠٢١: ٩). الا ان الانفجار السكاني في العراق اعاق نتائج نجاح العملية التعليمية حيث كشف عن السلبيات التالية: انه يخلق ضغوطا هائلة على المؤسسات التعليمية. (كاظم & كاظم، ٢٠٢٠: ١٩٥ – ١٩٧):

١. ارتباك أداء المعلم أو المدرس لعدم قدرته على التحكم في جميع الطلبة، خاصة وأن هذه الأعداد قد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٥٠ طالباً، ولا يستطيع المعلم إدخال مثل هذا العدد في المعامل، مما يؤثر على المستوى الدراسي للطالب.
٢. زيادة عدد الطلبة أدت إلى تقسيم الدوام المدرسي إلى فترتين أو ثلاث فترات، أي أن الفترة تكون مضاعفة أو ثلاثية، على حساب الوقت الأصلي للطلبة الأصليين، ويتم إلغاء عدد من الحصص للتوفيق بين أوقات الفترات المتعددة.
٣. الاستهلاك السريع لأثاث ومحتويات المدرسة بشكل مضاعف أو ثلاثي يؤدي إلى خفض كفاءة أدائها. مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية؟
٤. خلق ضغوط كبيرة على المعلم والمدرس، مما يقلل من عطائه وعدم قدرته على استكمال مكونات المنهج المقرر.
٥. ويتجلى ذلك في عدم القدرة على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم لعدم وجود مكان مناسب لها وعدم القدرة على تلبية احتياجات العدد الكبير من الطلبة..

**رابعاً: وسائل معالجة الآثار السلبية لظاهرة الانفجار السكاني على عمل المؤسسات التربوية**

إن معالجة آثار الانفجار السكاني في العراق على الواقع التعليمي فرضته الضرورة وضرورة مواكبة حركة الحياة في المجتمع نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو العلمي والثقافي والمعرفي في العالم، فمتطلبات البيئة المحيطة وحاجات الأجيال الجديدة هي التي تفرض على المجتمع تطوير وتطويع مفرداته استجابة لعوامل ومتطلبات التقدم والرقي في المجتمع

(المنصوري، ٢٠١٣: ١٣٣). فكلما زاد حجم السكان زاد عدد الطلبة مما يؤدي إلى ازدحام الفصول الدراسية واكتظاظها بالطلبة، مما يعيق العملية التعليمية وينعكس نتائج سلبية، حيث تزداد الفصول الدراسية ازدحاماً وينخفض فيها التفاعل بين الطالب والمعلم والتفاعل بين الطالب والمحتوى التعليمي، فضلاً عن ذلك فإذا أخذنا عامل الوقت في تقديم المادة العلمية فإن المعلم سيضطر إلى التركيز على المادة العلمية وكيفية تقديمها في الوقت المحدد لكل حصة. وهذا خاصة عندما يكون لديه منهج يتبعه ويتوقع منه الانتهاء منه قبل نهاية العام الدراسي. وبطبيعة الحال فإن هذا الاهتمام له جوانب أخرى تتعلق بالمتعلمين كأفراد لهم سماتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم النفسية واختلافاتهم التي تنمو أكثر في مثل هذا الموقف التعليمي. وقد لا تكون هذه المواقف التعليمية متنوعة في مناهج التدريس، ونتيجة لذلك فإن المعلم سيقتصر في تدريسه على إلقاء المحاضرة وسرد المعلومات وتجنب أي طريقة أخرى مثل المناقشة وغيرها من أساليب التدريس الفعالة في تحسين أداء المتعلمين. (كاظم وكاظم، ٢٠٢٠: ١٦٦)

كما تشير الدراسات فإن الاكتظاظ السكاني في العراق يُطلق عليه قضية تعليمية لا يمكن مواجهتها باختصار لا يمكن مواجهة هذه المشكلة أو التحدي الناتج عنها إلا بالعمل على زيادة عدد الفصول الدراسية بحيث تستوعب الأعداد الزائدة من المتعلمين ويتم ذلك بأكثر من طريقة إما ببناء فصول دراسية جديدة في المدارس القائمة إن أمكن أو بإنشاء وبناء مدارس جديدة كل عام لتناسب عدد الطلاب وتقليل العبء على المعلمين في المدارس. (السبعاوي، ٢٠٢٢: https://2u.pw/mNJ4tlaf)

إن من الضروري جداً أن نأخذ الواقع التربوي في إطار البحث عن حلول لمعالجة مشكلة الانفجار السكاني، وزيادة أعداد الكوادر التربوية وفقاً لاحتياجات عمل المؤسسات التربوية والتدريسية، بالإضافة إلى ضرورة تغيير الممارسات التربوية والتدريسية من الأساليب التقليدية السائدة في التدريس إلى أساليب جديدة وحديثة تهتم بالمتعلم وطبيعته وخصائصه واحتياجاته النفسية، وذلك بتحويل بؤرة الاهتمام في العملية التعليمية من المعلم كمصدر للمعرفة ومعلم عليها إلى المتعلم كمستقبل لهذه المعرفة، وهذا ما يدعو إليه التجديد التربوي والمبتكرون، ومن الأساليب الجديدة والحديثة للإظهار أو التعليم بشكل أكثر جوهرية ما يدعو إليه المتخصصون الحقيقيون في مجال تكنولوجيا التعليم، وتتجلّى فردية التعليم وتنويعه في: التعليم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، والتعليم المستمر، والتعليم عن بعد، وغيرها من أساليب فردية التعليم. إن هذه الأساليب الجديدة والممارسات الحديثة تعطينا القوة لمواجهة التحديات التي فرضها الانفجار السكاني، من حيث مشاكل هذا التحدي وهي: الجودة (نوعية التعليم) والكم (تزايد أعداد المتعلمين)، والتي لم تتمكن الممارسات التقليدية من مواجهتها، فقد تحرك كل شيء واضطرب عندما واجهت هذه التحديات، فكان اهتمامها

منصبا على طريقة معالجة أحد أبعاد هذا التحدي، وهو العدد الهائل من المتعلمين، وإهمال بعد آخر وهو الجودة من خلال التركيز على الكم على حساب الجودة. (الزرفي، ٢٠١٣ :١١٢)

ومن المهم أن نلاحظ أن المعرفة العالمية قد زادت بشكل كبير في العقود الأخيرة، مما أدى إلى إشكالية كبيرة أمام مخططي التعليم والعاملين في مجال المعرفة فيما يتعلق باختيار مصادر المعرفة والمحتوى التعليمي لمهنهم. وهنا نواجه إشكالية كبيرة تشكل تحدياً للدور التقليدي للمدرسة، وهو الحفاظ على التراث ونقل المعرفة والمعلومات إلى الطلاب. وهذا بالطبع لا يكفي لخلق جيل من المواطنين المتعلمين والمثقفين والمتطورين القادرين على المشاركة في تغيرات العصر. ونتيجة لذلك، فإن الضرورة تفرض خلق ممارسات تعليمية أكثر فعالية لتحقيق الأهداف التعليمية وتلبية احتياجات المجتمع من خلال تطبيق مبدأ التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة، حيث تعمل المدرسة على تطوير وتحسين مناهجها بشكل منتظم، بدلاً من البحث عن شظايا صغيرة من هنا وهناك، كما هو الحال مع بعض مدارسنا الحكومية في مجتمعاتنا المحلية. (إبراهيم وتركي، ٢٠٢٢: ٨٤)، ومن هنا فإن ضرورة التجديد والتغيير، وكذلك إخراج التعليم من إطاره التقليدي إلى إطار حديث، يبدو أنها تتحدى هذه المخاوف وتتغلب عليها من خلال تغيير الممارسات التعليمية واستبدالها بأخرى أكثر فعالية وتأثيراً.

ويمكن ايجاز وسائل المعالجة لآثار مشكلة الانفجار السكاني في العراق بالآتي:

١. تعزيز البنى التحتية للقطاع التربوي والتي تتمثل بزيادة عدد المدارس وتأمين المستلزمات المدرسية بما يكفي لحاجة البلد
٢. وضع الخطط الاستيعابية والتخصصية المستمرة في العمل التربوي والتعليمي لتكون مخرجاته متوافقة مع حاجات سوق العمل وان تكون مؤهلة بما يكفي من المعرفة والمهارة العلمية لتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣. اطلاق البرامج التوعوية حول مخاطر ظاهرة الانفجار السكاني وأضارها على بنية المجتمع بشكل عام والفرد والاسرة بشكل خاص
٤. مواكبة التطور العلمي للمناهج الدراسية وتعزيز المناهج الدراسية لرفع المستوى الثقافي للطالب وبالتالي خلق مجتمع واعي ومدرك للمسؤولية ومخاطر النمو السكاني غير الممنهج.
٥. اصدار قوانين او تفعيل الموجود منها بغية القضاء على آفة الامية والعمل بتعليمات التعليم الالزامي ومكافحة حالة تسرب للتلاميذ والذي من شأنه تعزيز الواقع الثقافي للجيل الناشئ.

**النتائج والاستنتاجات:**

من خلال ما تقدم استخلص الباحث النتائج والاستنتاجات التالية :

١. ان عمل المؤسسات التربوية والتعليمية يعد إحدى الاسس التنموية التي تنهض بها المجتمعات، فكلما انتشر التعليم وارتفعت مستوياته تحسنت مؤشرات والتقدم في المجتمع

٢. ان قطاع التربية يعاني من العجز في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية بسبب قلّة أعداد المدارس، واكتظاظ القاعات الدراسية بأعداد كبيرة من الطلبة تفوق الطاقة الاستيعابية لها

٣. ان المجتمع العراقي قد عانى من ازمة سكانية مستمرة لعقود طويلة، ساهم في ديمومتها ضعف الاجراءات الحكومية لمعالجة المشكلة والتي لم تستطع مواجهة حالة عدم الادراك المجتمعي لأبعاد وآثار المشكلة

٤. ان المنظومة التربوية والتعليمية ترتبط بكل نواحي الواقع التنموي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وذلك بسبب قدرتها على انتاج مجتمع واعي متعلم يدرك فاعلية وديمومة التنمية البشرية الاقتصادية

٥. ان العملية التربوية في العراق تواجه العديد من التحديات، كضعف البنية التحتية وقلة التخصيصات المالية للنظام التعليمي، وازدياد عدد الطلبة بسبب ظاهرة الانفجار السكاني

٦. ان وسائل معالجة آثار مشكلة الانفجار السكاني في العراق تستلزم رفع مستوى الانفاق الحكومي على القطاع التربوي، وتعزيز البنى التحتية ووضع الخطط الاستيعابية والتخصصية المستمرة في العمل التربوي وتعزيز المناهج الدراسية لرفع المستوى الثقافي للطالب وبالتالي خلق مجتمع واعي ومدرك للمسؤولية ومخاطر النمو السكاني غير الممنهج.

**التوصيات:**

١- رفع مستوى الانفاق الحكومي على القطاع التربوي الى مستويات مثيلاته في الدول المتقدمة بما يتلاءم مع الحاجات الفعلية للنهوض بالواقع التربوي.

٢- يوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث عن ظاهرة الانفجار السكاني وأثرها على مخرجات العملية التربوية في العراق والموضوعات المرتبطة بها لأهميتها في تنمية وبناء مجتمع سليم.

**المصادر :**


١.

ابراهيم، كاظم& تركي، مثنى. (٢٠٢٢). التوجهات المستقبلية لادارة التعليم العام في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، ع٤

٢. انفجار سكاني. (٢٠٢٤، مارس ١٥). ويكيبيديا. تاريخ الوصول ٠٧:٤١، ١١ سبتمبر ٢٠٢٤ من: https://2u.pw/SMlpRPOI .

٣. البياتي، فراس عباس. (٢٠١١). الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

٤. تقرير بعثة الامم المتحدة. (٢٠٢١) . الحق في التعليم في العراق، العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش. بغداد . العراق

٥. تقرير اليونسكو. (٢٠٠٥). التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، باريس

٦. جبر، فاهم محمد & عبد الجبار، رضا. (٢٠١١). نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧). (Journal of University of Babylon, 19(4).

٧. جبلز، مالكوم، وآخرون. (١٩٩٥). اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، السعودية

٨. جدواني، رتيبة& ثلجون، مباركة. (٢٠١٨). تأثير العامل الديموغرافي في التوازنات الاستراتيجية للدول الكبرى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر

٩. الحسن، احسان محمد. (٢٠٠٥). النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن

١٠. الخريف، رشود. (٢٠١٠). معجم المصطلحات السكانية والتنموية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

١١. خليفي، احمد. (١٩٩١). السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر.

١٢. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة ٣٤

١٣. دوفسكي، ميشيل. (٢٠٠٩). عولمة الفقر - تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: جعفر علي، بيت الحكمة، بغداد.

١٤. دويكات، خالد عبد الجليل (٢٠٠٧). دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

١٥. الزبيدي، حسين & العقابي، هالة عبد الحسين. (٢٠١٨)، واقع التربية والتعليم (الابتدائي والثانوي) في العراق، مقال منشور على موقع شبكة النبأ للمعلوماتية، متاح على الرابط: https://annabaa.org/arabic/education/15379

١٦. الزرفي، أحمد إبراهيم مهدي( ٢٠١٣). قياس أثر التّعليم في النّمو الاقتصاديّ في العراق للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق.

١٧. السبعاوي، حسين صالح. (٢٠٢٢) أزمة التربية والتعليم في العراق، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة (٢٠٢٤/٩/٢)، متاح على الرابط: https://2u.pw/mNJ4tlaf

١٨. الشعافي، نجيب محمد حمودة. (٢٠١٥). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا(دراسة تحليلية قياسية)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد(٢٢)، اليمن.

١٩. شعبة الجودة والأداء الجامعي. (٢٠١٦)، مخرجات التعلم للمواد والمقررات، كلية العلوم جامعة المثنى، العراق

٢٠. الشكري، عبد العظيم & عبد الرضا، رباب. (٢٠٢٢). العلاقة بين النمو السكاني وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨). Journal of Kufa Studies Center, 1(64).

٢١. صالح، د. لورنس يحيى. (٢٠١٢). التكاليف الاقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية-الصين حالة دراسية. Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (31).

٢٢. صالح، محمد مهدي & موسى، فراس جاسم (٢٠٢٣). ظاهرة الأمية في العراق - حالة وحلول، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية، مجلس النواب العراقي. بغداد

٢٣. عاطف، عبلة ( ٢٠١٨). كيف يؤثر التعليم على سلامة الصحة العامة للأفراد؟ ، شبكة الجامعات المصرية، مصر.

٢٤. عبادة، هدى خليل حسين. (٢٠١٢). تقويم أداء مدرسي التربية الفنية في المرحلة الثانوية على وفق مؤشرات معايير جودة التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد

٢٥. عبد الحي، عبد المنعم. (١٩٨٢). علم السكان، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر

٢٦. عبد الواحد، عبد الرحيم (٢٠٠٣). مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية (ط١)،دار الأجواء للنشر، الإمارات العربية .

٢٧. عبد الوهاب، عبد المنعم. (١٩٧٧) جغرافية العلاقات السياسية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت

٢٨. عبد ربه، علي(١٩٩٤). إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري، دراسات تربوية، المجلد ١٠، الجزء ٧٣، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مصر.

٢٩. علي، محمد السيد. (٢٠١١). موسوعة المصطلحات التربوية. دار المسيرة للنشر، عمان.

٣٠. عليوة، زينب توفيق. (٢٠١٥). العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٣٥)، العدد (٢)، مصر

٣١. عمر، د. أحمد مختار عبد الحميد. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب. القاهرة، مصر

٣٢. كاظم، كامل علاوي& كاظم، حسن لطيف. (٢٠٢٠). الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق (تحدي الفرصة الاخيرة). مركز الرافدين للحوار، بيروت ، لبنان

٣٣. مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان، الإجمالي – Iraq، تاريخ الزيارة (٢٠٢٤/٩/١١)، متاح على الرابط: https://2u.pw/7Upel3tu

٣٤. محمود، عباس عابدين. (٢٠٠٤) علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، مصر

٣٥. مختاري، فيصل. (٢٠١٦). أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية من ١٩٦٢ إلى ٢٠١٢، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد٢٠١٦/٠٢.

٣٦. المنصوري، عبدالرحمن (٢٠١٣) تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤، حزيران، قطر.

٣٧. منظمة الامم المتحدة، (٢٠٢٤). تقرير أممي: عدد سكان العالم سيبلغ ذروته في ثمانينات القرن الـ ٢١، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132466

٣٨. منظمة اليونسيف. (٢٠١٧). تكلفة ومنافع التعليم في العراق: دراسة تحليلية حول قطاع التعليم واستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم، نيويورك، الامم المتحدة

٣٩. منير، عصام& سالم صفوة. (٢٠٢١). نظرة عامة حول قطاع التعليم في العراق، مؤسسة كابيتا بالتعاون مع المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي، برلين، المانيا

٤٠. موسى، سمحة. (٢٠٠٨). جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة ، مصر.

٤١. موسى، د. فراس جاسم. (٢٠٢٢). الواقع التربوي والتعليمي في العراق: التحديات وخيارات المواجهة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق.

٤٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية، تقديرات سكان العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٤/٩/١١)، متاح على: https://2u.pw/JPvpbnt

43. UNDP, Human development report, 2001, p.9

44. Kim Y. J. ،Hagiwara ،A.T. (2010(A Survey on the Relationship between Education and Growth with Implication for developing Asia" ،ADB Economics Working Paper Series ،No. 236. Asian Development Bank.china.

45. Donella H. Meadows and Dennis L. Meadows and William W. Behrens, Limited to growth, university books, Newyork, 1974, p.190-197 .

46. Biggs, J. & Tang, C. (2007) Teaching for Quality Learning at